

تقرير مناقشات الإدارة وتحليلها

١. الصناعة والنظرة العامة للشركة

١. السيناريو الاقتصادي

أُتسم السيناريو الاقتصادي في عام ٢٠١٨ بزيادة جمة في مخاطر الإقتصاد الكلي بسبب بقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية خلال معظم السنة وقد شق هذا التندني طريقه إلى الإقتصاد العماني من خلال الضغط على التدفقات النقدية وبناء ثقافة تأخير الدفعيات.

بذلت الحكومة محاولات حثيثة لتحسين تدفق النقد إلى الإقتصاد عن طريق الاقتراض من الخارج، ونتوقع أن يتحسن الوضع في المستقبل. ظل الطلب على السيارات منخفضاً بسبب معنويات السوق الحذرة .

وبشكل عام، فإن إنخفاض كمية وعدد المشروعات الحكومية في عام ٢٠١٨ أدى الى انخفاض في مستويات النشاط الاقتصادي .

٢. قطاع التمويل والتأجير

تأثر كلا من قطاع التمويل والتأجير بالظروف الاقتصادية الصعبة. وكان معظم هذا القطاع يعاني من تزايد حالات التخلف عن السداد وتأخير المدفوعات وزيادة متطلبات المخصصات.

الأهداف والأعمال

تأسست شركة مسقط للتمويل في عام ١٩٨٧، وهي شركة مرخصة من قبل البنك المركزي العماني بموجب القوانين المصرفية لسلطنة عمان. وباعتبارها من الشركات المدرجة، فإن تنظيمها أيضا يتم من قبل هيئة سوق المال. الأهداف الرئيسية من أجل الترخيص هي: تمويل الشراء بالتقسيط وتأجير المعدات، وشراء الديون وتمويل رأس المال العامل والقروض الاستهلاكية المعمرة. على مدى السنوات الثلاثين الماضية، دعمت الشركة الإقتصاد المحلي وحققت أرباحاً للعديد من الأفراد ورجال الأعمال وأنشأت سمعة جيدة تحسد عليها وما زالت مستمرة في الحفاظ على سجل حافل من الأرباح الثابتة دون انقطاع. تعمل الشركة من خلال مكتبها الرئيسي في مسقط وكذلك من خلال شبكة واسعة من ستة مكاتب فرعية تقع في بركاء وصحار وصور وصلالة وعبري ونزوى.

٣. المنتجات

تواصل الشركة تقديم منتجات تدعم احتياجات العملاء وتساعد في جهود الحكومة في نمو الإقتصاد؛ وتوفر تمويل المركبات والمعدات والمخازن وتمويل المصانع والآلات للمؤسسات التجارية في شكل تأجير مالي. كما تقدم لهم التمويل على المدى القصير عن طريق شراء الديون. وتقدم القروض أيضاً إلى العملاء الأفراد لشراء المركبات والسلع الاستهلاكية المعمرة لمنازلهم.

كما تقبل مسقط للتمويل الودائع من المودعين من الشركات، وتقدم أسعاراً فائدة جذابة على هذه الودائع، اعتماداً على مدة إيداعها.

٤. تطوير الأعمال

خلال ما يقرب من ثلاثة عقود من عملياتها، قامت الشركة بإنشاء قاعدة بيانات عملاء كبيرة تضم ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ عميل. وقد مكنت هذه القاعدة الشركة من الحصول على حصة كبيرة من تكرار الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الستة فروع، وتجار المركبات يعملون بمثابة نقطة مصدر للخدمة والإحالات للأعمال الجديدة.

أكملت وكالة تصنيفٍ مستقلة، كابيتال إنتليجانس، استعراضها للشركة في ديسمبر ٢٠١٨، وأعدت معايرة تصنيفات مسقط للتمويل ووضعتها على المدى الطويل في التصنيف "oma" وعلى المدى القصير في التصنيف oma2، وذلك مع توقعات مستقرة. عكس هذا التقييم القوة النسبية لشركة مسقط للتمويل كمؤسسة مالية داخل سلطنة عمان.

٥. الفرص والتحديات

الفرص

(أ) من المتوقع أن يوفر تركيز الحكومة على تنويع الاقتصاد ، مدفوعاً بمبادرة تنفيذ ، وأسعار النفط المستقرة ، مزيداً من الفرص لقطاع التأجير ككل. نحن نخطط لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير حلول تمويل مبتكرة وسريعة لجعل الحياة اليومية للموظفين العمانيين الجدد أكثر راحة.

(ب) سنواصل تنويع مصادر التمويل لدينا والنظر في فرص التمويل المبتكرة، سواء الداخلية أو الخارجية.

(ج) إن قرار الحكومة بتخفيض الاقتراض الخارجي والتركيز بدلاً من ذلك على بيع الأصول لجمع الأموال له مزايا طويلة الأجل بالنسبة للاقتصاد. وسوف يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتخصيص رأس المال بشكل أفضل.

(د) إن الحاجة الملحة التي تشجع الحكومة على توظيف خريجها الجدد ستوفر، بالتأكيد، تعزيزاً لملكية السيارات وتخلق سوقاً أكثر استدامة للمضي قدماً في هذا المجال.

التحديات

(أ) مع انخفاض أسعار النفط ، من المتوقع استمرار تأخر المدفوعات لمشاريع البنية التحتية الكبيرة ، مما يؤدي إلى استمرار ضغوط التدفق النقدي في الاقتصاد. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على جودة الأصول مع البنوك وشركات التمويل، والمضي قدماً.

(ب) زيادة تكلفة الاقتراض بسبب ضيق ظروف السيولة في السوق قد يؤثر ذلك على صافي دخل الفوائد والأرباح.

(ج) إذا استمرت حالة التدفقات النقدية بهذه الصعوبة خلال النصف الأول من العام، فسوف تكون هناك زيادة في القروض غير العاملة مع التأثير لاحقاً على المخصصات والأرباح.

ستقوم الشركة بمراقبة سيناريو السوق الناشئة ومواءمة أهداف أعمالها وتوسيع حجمها بحذر بما يتماشى مع ظروف السوق الناشئة.

٢. الأداء التشغيلي والمالي

خلال السنة ، زاد صافي المدينين بنسبة ١٤ ٪. تبنت شركة مسقط للتمويل توجهات حذرة تجاه النمو وركزت اهتمامها على ضمان تراكم منخفض للقروض المتعثرة والحفاظ على جودة الأصول لضمان تحسين قيمة المساهمين.

تمكنت شركة مسقط للتمويل من تحقيق صافي ربح بعد الضريبة قدره ٤,٠٥١ مليون ريال عماني. خلال السنة، كما قامت الشركة بزيادة مخصصات الأرباح بنسبة ٧٣ ٪. بلغت المخصصات الإضافية للسنة بعد شطبها ٢,٠٢٦ مليون ريال عماني تقريباً، وبلغت المخصصات المترتبة، بما في ذلك الفوائد الاحتياطية، ١٨,٩ مليون ريال عماني، أي ما يمثل ١١,٧٣ ٪ من صافي الموجودات. خلال السنة ، كما نجحت الشركة في تبني نموذج خسارة الائتمان المقدرة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير

المالية رقم ٩ وذلك لتقييم حافظة الذمم المدينة بالتقسيط وفيما يلي قائمة بالميزات المالية للسنوات الخمس الماضية بالريال العماني:

٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	التفاصيل
١٢,١٤٩	١٣,٢١٨	١٤,٤١٥	١٣,٢٦٦	١٤,٠٦٦	الدخل الإجمالي
٣,٠٠٧	٣,٠١٥	٤,٠٧٢	٣,٩٠٠	٤,٢٩٢	نفقات الفائدة
٩,١٤٢	١٠,٢٠٣	١٠,٣٤٣	٩,٣٦٦	٩,٧٧٤	صافي إيرادات الفوائد
٢,٩٣٩	٣,١٩٤	٣,٤٨٥	٣,٥٥٨	٣,٠٩٠	نفقات التشغيل
١,١٢٢	١,٩٩٨	١,٢٩٤	١,١٧٣	٢,٠٢٥	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
٤,٣٣٥	٤,٣٥٦	٥,١٣٨	٤,٠٤٨	٤,٠٥١	صافي الربح بعد الضرائب
١٣٧,٨١٣	١٥٤,٠١٥	١٤٩,٨٥٨	١٤١,٩١١	١٦١,١٢٩	صافي الاستثمار في المدينين
١١,٥٢٦	١٣,٥٥٦	١٤,٩٤١	١٦,٥٥١	١٨,٩٠٧	مخصصات انخفاض القيمة (بما في ذلك الفائدة الاحتياطية)
٨٣%	١٠٠%	٩٥%	٨٠%	٦٤%	نسبة تغطية المخصصات
٣٣,٢٥١	٣٥,٧٢٤	٣٨,٣٩١	٣٩,٧٨٩	٤١,٦٣٨	القيمة الصافية
١٦%	١٦%	١٧%	١٣%	٨,٧٥%*	توزيعات ارباح (%)

*أرباح مقترحة

إدارة المخاطر

تدرك الشركة أن إطار إدارة المخاطر القوي ضروري لضمان الأداء المستدام. إن الهدف من وظيفة إدارة المخاطر هو حماية الأرباح والتدفقات النقدية، وفي نهاية المطاف تعظيم قيمة المساهمين. تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية أعمال الشركة وتشكل عنصراً هاماً في عملية اتخاذ القرار.

يستند إطار إدارة المخاطر في الشركة إلى فهم شامل لمختلف المخاطر، وتقييم المخاطر المنضبطة، وقياس المخاطر ومراقبة المخاطر بصفة مستمرة. يجري باستمرار قياس السياسات والإجراءات الموضوعية لهذا الغرض بالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على جميع المخاطر التي تواجهها الشركة.

وفيما يلي ملخصاً للمخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة وكيفية التأهب لها:

١. مخاطر الائتمان والمحفظه

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم سداد المقترض للقرض، أو فشل ضامن المقترض في المعاملة بسداد التزاماته بموجب إتفاقية القرض. تنبع مخاطر الائتمان من عدم الدفع من قبل واحد أو أكثر من المقترضين أو فشل منهجي لقطاع معين من الأعمال.

يتم تخفيف المخاطر من خلال سياسات ائتمانية متحفظة تجري مراجعتها على فترات منتظمة، وتتم مراجعتها في ضوء التطورات في البيئة الخارجية. تتبنى الشركة استراتيجية لتوزيع المخاطر بين العملاء والقطاعات الصناعية. تتم مراجعة مخاطر القطاعات واتجاهات الصناعة من قبل لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة في كل ربع سنوي. تتبّع الشركة سياسة حكيمة للمخصصات تتوافق مع متطلبات البنك المركزي العماني.

٢. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب. يمكن أن يحدث ذلك بسبب عدم القدرة على تحويل الموجودات غير السائلة مثل الضمان أو الأصول الثابتة إلى نقد دون فقدان رأس المال و / أو الدخل في العملية. تتم مراقبة مركز السيولة يومياً من قبل إدارة الخزينة و شهرياً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات و بشكل ربع سنوي من قبل لجنة إدارة المخاطر. كاستراتيجية الشركة، فإنها تنشئ جزءاً كبيراً من القروض على المدى الطويل من أجل تقليل فرص التخلف بالدفع في الفترة المطلوبة. كما تقوم الشركة بترتيب خطط تمويل خارجية لتخفيف جزءاً من المخاطر المرتبطة بالسيولة في النظام المصرفي المحلي.

٣. مخاطر السوق

أ) مخاطر معدل الفائدة

كما هو الحال مع أي مؤسسة مالية، تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة بسبب التغيرات في معدلات الإقراض. تقوم الشركة بتخفيف هذه المخاطر عن طريق الاقتراض بمعدلات ثابتة حيث تكون مجدية تجارياً، وتحافظ على الانتشار في الأعمال الجديدة. علاوة على ذلك، للتخفيف من مخاطر الإقراض بمعدلات متغيرة، يمكن للشركة أن تدخل في عقود التحوط و تجري مراقبة مخاطر أسعار الفائدة واتجاهاتها عن كثب من قبل الإدارة و لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية من التقلبات في أسعار العملات الأجنبية. إن تعرض الشركة للقروض بالعملية الأجنبية يعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. قامت الشركة بإنشاء احتياطي خاص، تماشياً مع المتطلبات التنظيمية، كمقياس للتأمين الذاتي مقابل التقلبات في تعادل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال العماني.

الأنظمة الداخلية والضوابط وأنظمة تكنولوجيا المعلومات

توفر سياسة الإجراءات للشركة بوضوح المستويات المحددة لسلطة كل من: مجلس الإدارة و اللجنة التنفيذية و الإدارة الداخلية. معظم العمليات مبنية على صناعة البرمجيات المخصصة لبرامج وظيفية محددة. لدى الشركة قسم داخلي للتدقيق الداخلي يشرف عليه أعضاء لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة. تخضع العمليات الإجمالية لإعداد التقارير الدورية وفحصها من قبل البنك المركزي العماني. كما وضعت الشركة خطة لاستعادة القدرة على التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال، ويجري اختبار سنوي لضمان حالة التأهب لها.